

التقرير الرابع والثلاثون المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وهو يغطي التطورات المتعلقة بمسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة ومسألة ممتلكات الكويت المفقودة، بما في ذلك محفوظاتها الوطنية، منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/443). ويغطي هذا التقرير أيضاً نتائج المشاورات التي أجريتها في العراق والكويت يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مع الحكومتين بصدد الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير تنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

ثانياً - الأنشطة الأخيرة المتعلقة بإعادة وعودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم

٢ - على مدار الفترة المشمولة بالتقرير، عمل بنشاط جنادي تاراسوف، المنسق الرفيع المستوى، على تشجيع التعاون بين العراق والكويت في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، بما في ذلك خلال زيارته إلى المنطقة في أيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر. وقد عمل المنسق في اتصال وثيق مع أعضاء اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها، وهي الهيئة الرئيسية التي تتناول مصير الأشخاص المفقودين منذ حرب الخليج التي وقعت في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، حيث ركز جهوده على تيسير البعثات الاستطلاعية المشتركة، داخل إطار اللجنة الفرعية التقنية، وتحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، في مواقع بالعراق قد يكون أولئك الأشخاص المفقودون قد دُفِنوا فيها. وعمل أيضاً على تشجيع العراق على تكثيف ما يقوم به من تحقيقات في شتى أجزاء البلد، وكذلك توسيع



نطاق ما يبذله من جهود لجمع المعلومات بغية زيادة الدقة والفعالية في الأعمال التي تقوم بها البعثات الميدانية. وعقدت اللجنة الفرعية التقنية اجتماعاً للمتابعة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، بينما عقدت اللجنة الثلاثية اجتماع المتابعة في ٥ كانون الأول/ديسمبر.

٣ - وقد جرت بعثة استطلاعية ميدانية خامسة في الخميسية (جنوب العراق) في الفترة من ٣ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر. وحتى الآن حُفر ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ خندق بحثاً عن رفات المفقودين. بيد أن فقدان المعلومات الدقيقة ما زال يعوق تلك الجهود التي لم تتمخض بعد عن نتائج.

٤ - وإضافة إلى ذلك، أجرى العراق تحقيقاته الذاتية بهدف استطلاع إمكانية وجود مواقع مقابر عل أراضيه. وشملت تلك التحقيقات أموراً منها القيام بأعمال الحفر في الرمادي (وسط العراق)، وكذلك في منطقة السماوة (جنوب العراق) التي كان قد عثر فيها على رفات عدد من الأشخاص مجهولي الهوية. وقد أرسلت بيانات علم الإنسان بصدد النتائج إلى الكويت عبر لجنة الصليب الأحمر الدولية، مصحوبة بعينات الحمض النووي بهدف تحديد الهوية الجينية. وأرسل العراق أيضاً عدداً من الموظفين للتدريب في أستراليا وأعرب عن نيته شراء معدات جديدة تساعد على تحديد مواقع الرفات واستخراجه. وتشير المعلومات المتاحة إلى أنه جرى زيارة نحو ٥٠ مسؤولاً من النظام العراقي السابق في السجون، بيد أنهم أنكروا وجود أي معلومات لديهم عن احتمال وجود مواقع مقابر قد يُعثر فيها على رفات المواطنين الكويتيين المفقودين.

٥ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سافر المنسق إلى بغداد حيث اجتمع مع نائب رئيس الوزراء العراقي، حسين شاهرستاني، ووزير حقوق الإنسان، محمد السوداني. وكرر كلاهما تأكيد تصميم حكومتهما على الوفاء بجميع الالتزامات المتبقية فيما يختص بالكويت. وأشار نائب رئيس الوزراء إلى أنه رغم أن العراق يفضل إنهاء ولاية المنسق السامي ومعالجة هذه المسألة بصورة ثنائية مع الكويت، فإن العراق لن يعارض إدراج هذا الملف ضمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأكد من جديد السيد محمد السوداني التزام العراق بمواصلة البحث عن الأشخاص المفقودين بالتعاون مع الكويت واللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها.

٦ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، سافر المنسق بعد ذلك إلى الكويت، حيث اجتمع مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، الذي كرر تأكيد أهمية امتثال العراق لجميع التزاماته المتبقية، وكذلك استعداد الكويت لأن تدعم العراق في إتمام

هذه العملية. وأضاف أن الكويت لا تتوقع استمرار الولاية ريثما يتم العثور على جميع المفقودين الباقين، ولكن من المتوقع إحراز مزيد من التقدم في البحث عن الكويتيين المفقودين.

ثالثاً - الأنشطة الأخيرة المتعلقة بإعادة الممتلكات الكويتية

٧ - تشكل مسألة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية جزءاً لا يتجزأ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). ورغم العثور على عدد من الأصناف في العراق وإعادتها إلى الكويت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز تقدم جوهري في البحث عن المحفوظات الوطنية الكويتية، ولا توجد معلومات موثوقة بما عن مصيرها أو مكان وجودها.

٨ - وفي الاجتماعات الأخيرة مع المسؤولين العراقيين واصل المنسق حث حكومة العراق على أن تستفيد بشكل تام من اللجنة العراقية التي أنشئت في الآونة الأخيرة بشأن المحفوظات الوطنية الكويتية، وأن تقدم تقريراً إلى الأمم المتحدة عن نتائج ما تقوم به من أنشطة. وفي أيلول/سبتمبر، أبلغ المنسق أن الكويت قد أنشأت لجنة خاصة بها بشأن المحفوظات يرأسها مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية، وأن تلك اللجنة في انتظار تلقي إشارة من العراق عن الموعد الذي يمكن أن تجتمع فيه اللجنتان بهدف مواصلة العمل المتعلق بالبحث عن الممتلكات الكويتية المفقودة.

٩ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اجتمع ممثلاً العراق والكويت بغرض إعادة ممتلكات كويتية عبارة عن شريط تخص محفوظات محطة الإذاعة الرسمية لدولة الكويت، وكتابين يخصان جامعة الكويت. وحسب ما جاء في المحضر الحرفي لاجتماع شارك فيه مع المنسق المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة في ٢٩ حزيران/يونيه (انظر المرفق)، أشار ممثل وزارة الخارجية الكويتية إلى أن:

”إعادة بعض الممتلكات هو لا شك خطوة إلى الأمام، وأن الجانب الكويتي يأمل أن يتبع ذلك وجود العزيمة على إعادة الممتلكات الأكثر قيمة وأهمية، خاصة المحفوظات الوطنية التي تخص الديوان الأميري، وديوان سعادة ولي العهد، ووزارة الخارجية“.

١٠ - وفي رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر المرفق الثاني)، أبلغ المندوب الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة المنسق بأن وزارة خارجية العراق قد نشرت إعلاناً على موقعها الرسمي، وكذلك في عدد من الصحف الوطنية، تحث فيه المواطنين العراقيين الذين في حوزتهم أى وثائق أو ممتلكات تخص دولة الكويت، على إرسالها إلى اللجنة التي تتولى مسؤولية تنسيق الجهود العراقية المتعلقة بالمحفوظات الوطنية الكويتية.

١١ - وفي حين أن مصير المحفوظات الوطنية الكويتية لم يتحدد بعد، برهن العراق بعثوره على بعض الممتلكات الكويتية المفقودة، على أن الجهود الصادقة والمستمرة التي يبذلها بصدده هذا الملف تؤتي ثمارها.

رابعاً - وسيلة التقدم إلى الأمام

١٢ - عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، قدمت منذ عام ٢٠٠٠ إلى مجلس الأمن ٣٤ تقريراً فيما يتعلق بقيام العراق بإعادة جميع الكويتيين ورعايا الدول الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم، وكذلك إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات، التي استولى عليها العراق.

١٣ - وفي حين أنه عُثر على رفات ٢٣٦ كويتي في العراق على يد الأفرقة الكويتية المعنية بالبحث واستخراج الجثث عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، باءت بالفشل منذئذ محاولات العثور على رفات ٣٦٩ كويتي، رغم أن العراق أبدى مشكوراً حسن النية في هذا الصدد. وفيما يختص بالممتلكات الكويتية المفقودة، استعاد العراق عدداً من الأصناف مثل محفوظات محطات الإذاعة والتلفزيون الكويتيتين، وشرائط ميكروفيلم تضم محفوظات صحف كويتية، وعمليات ورقية ومعنوية قديمة، وكذلك مفاتيح خزانة تعود ملكيتها إلى المصرف المركزي الكويتي. ومع ذلك، أُحرز تقدم ضئيل في البحث عن المحفوظات الوطنية الكويتية.

١٤ - وفي جميع التقارير التي قدمتها إلى المجلس، ومنها التقرير المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/190)، والتقرير المقدم، عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/2009/385)، دعوت كلا الجانبين إلى مواصلة التعاون وتطبيق تدابير بناء الثقة بهدف تشجيع إحراز تقدم في تسوية المسألة الإنسانية المتعلقة بما فقدته الكويت من رعايا وممتلكات. وفي تقريره السابق، الذي رحب به مجلس الأمن في بيان صحفي صادر في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعربت عن اعتقادي بأن العراق والكويت ينبغي لهما البدء في استطلاع ترتيبات أخرى تعزز الجهود المبذولة في البحث عن ما فقدته الكويت من رعايا وممتلكات.

١٥ - وعلى مدار العام الماضي، عقد العراق والكويت مشاورات وتبادلا رسائل بشأن المسألة، وأعلماني بموقف كل منهما فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) مستقبلاً.

١٦ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، طلب إليّ وزير خارجية العراق، في رسالة وجهها إليّ، إنهاء ولاية المنسق السامي ومعالجة تلك الولاية من خلال القنوات الدبلوماسية الثنائية، وربما بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية أو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (انظر المرفق الثالث).

١٧ - وفي رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/567)، أعربت الكويت عن أملها في أن يعيّن مجلس الأمن منسقاً رفيع المستوى أو ممثلاً خاصاً للأمين العام، وأضافت أنه "قد يكون من المناسب أن يتابع المنسق أو الممثل الخاص جميع الالتزامات الدولية المتبقية على العراق" (انظر المرجع السابق). ومع ذلك أوضحت الكويت موقفها إزاء العراق في رسالة تالية مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى وزير خارجية العراق، هوشيار زيارى. وأعربت الكويت، في تلك الرسالة التي أحيطت بها الأمم المتحدة علماً، عن الأمل في أن ينشئ مجلس الأمن آلية جديدة بموجب البند السادس من ميثاق الأمم المتحدة إما عن طريق (أ) تعيين منسق رفيع المستوى جديد؛ (ب) تعيين ممثل خاص جديد؛ (ج) توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق كي تشمل مسألتَي الكويتيين ورعايا الدول الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة. وجاء في الرسالة أيضاً أن ذلك ينبغي أن يحدث بعد الوفاء فعلياً بالتزامات العراق المتبقية، خاصة ما يتصل بالحدود.

١٨ - وخلال زيارتي الأخيرة، أجريت مناقشات مكثفة للمتابعة مع حكومتَي البلدين بصدد مواصلة أنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وكرر كلا الطرفين موقف كل منهما، وأبديا الرغبة، في معرض الترحيب بمواصلة الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، في إدماج هذه الأنشطة في ولاية البعثة، ولكن في ظل شروط محددة وضعتها الكويت، أبرزها وفاء العراق بالتزاماته المتصلة بالحدود.

١٩ - وخلال المشاورات التي أجريتها مع الكويت والعراق، تركت لديهما انطباعاً بأن ثمة فرصة تاريخية في متناول أيديهما لترك الماضي وراء ظهورهما وبدء عهد جديد من التعاون فيما بينهما. ومراعاة للمواقف التي أعرب عنها في السابق ممثل كل من الحكومتين، أعربت لهما عن وجهة نظري التي مفادها أن البعثة في موقف يمكنها تماماً من معالجة هذه المسائل بشكل مستمر داخل العراق، وذلك بالنظر إلى وجودها الواسع النطاق في مجال حقوق الإنسان، ومكاتبها في العراق والكويت، وقدرتها على التشارك مع السلطات المختصة في البلدين. وأكدت أيضاً حتمية أن يتحرك العراق سريعاً صوب الوفاء بجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن.

خامسا - الملاحظات

٢٠ - يواصل العراق إحراز تقدم مطرد صوب احتلال مكانه الصحيح في المنطقة، والعالم العربي والمجتمع الدولي الأوسع مدى، باعتباره عضوا مؤسسا من أعضاء الأمم المتحدة. وأنا أقر تماما بأهمية المسائل المتعلقة بما فقدته الكويت من أشخاص وممتلكات بالنسبة لحكومة وشعب الكويت. وفي حين أنني أرى أن العراق قد أبدى حسن النية في مسألة المفقودين، فإن بوسعه أن يبذل جهدا أكبر في هذا الصدد، وربما جهدا أكبر من ذلك بالنسبة لمسألة الممتلكات المفقودة، بما في ذلك المحفوظات.

٢١ - ولقد تشجعت بالزخم الإيجابي الذي أسفرت عنه الزيارة التي قام بها رئيس وزراء العراق إلى الكويت يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس، وزيارة أمير الكويت إلى بغداد لحضور مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في ٢٩ آذار/مارس، وكذلك الدورة الثانية للجنة الوزارية الكويتية - العراقية المشتركة في ٢٩ نيسان/أبريل، بهدف معالجة جميع المسائل العالقة وتطبيع العلاقات. ويحدوني الأمل في أن تستمر روح التعاون الإيجابية وأن تفضي إلى إعلان ميلاد فترة جديدة من بناء الثقة بين الطرفين.

٢٢ - وأرحب بالمبادرة التي اتخذتها اللجنة العراقية التي تتولى تنسيق عملية البحث عن الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، بنشر إعلان بالصحف العراقية وعلى موقع وزارة الخارجية على شبكة الإنترنت. وأتطلع إلى أن تواصل اللجنة جهودها الرامية إلى التأكد من مكان وجود المحفوظات الوطنية الكويتية، وأشجع أعضاء اللجنة العراقية على أن يجتمعوا مع نظرائهم الكويتيين في أقرب وقت ممكن، لمواصلة مناقشة الطرائق التي يمكن من خلالها للجانبين العمل معا بصدد هذه المسألة.

٢٣ - وأود أن أقر بالدور الرائد الذي تضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية في المهمة المتعلقة بمسألة المفقودين، والدعم والإسهام المقدمين من الكويت، وكذلك الأعضاء الآخرين في اللجنة الثلاثية وفي اللجنة الفرعية التقنية التابعة لها. ويبدو أن من الملائم القيام ببعثات استطلاعية مشتركة في العراق في إطار اللجنة الفرعية التقنية تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، حيث يمثل ذلك آلية ملموسة كفيفة بالكشف عن مصير المفقودين الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة.

٢٤ - وخلال زيارتي الأخيرة إلى البلدين والاجتماعات التي عقدتها هناك، لا سيما الاجتماع مع أمير الكويت ورئيس وزراء العراق، لمست استعدادا إيجابيا من كلا الطرفين لأن يتحركا إلى الأمام ويعالجا المسائل المعلقة، وأثق في أن ذلك الاستعداد سيفضي إلى إحراز مزيد من التقدم في المسائل المتعلقة بما فقدته الكويت من أشخاص وممتلكات. واستنادا إلى

المشاورات التي أجريتها مع الحكومتين، أرى أن قيام الأمم المتحدة بأنشطة مكثفة على أرض الواقع تستهدف مساعدة حكومة العراق، قد يفضي إلى نتائج ملموسة بشأن ما فقدته الكويت من أشخاص وممتلكات. وقد تكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مهياة جيداً بوجه خاص لتولي هذه المهمة، حيث سأواصل تقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن مدى التنفيذ والتقدم المحرز بصدد كلا المسألتين. وفي هذا السياق، سأراعي ما أحرزه العراق من تقدم شامل في تنفيذ جميع التزاماته المتبقية بموجب الفصل السابع، وأبرزها الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم ملموس في التزاماته الدولية المتبقية فيما يتعلق بمشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية (قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣))، وتقديم تعويضات إلى المزارعين (قرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٤)).

٢٥ - وأنا أعتبر أن الأشهر القليلة المقبلة ستكون بمثابة فترة حاسمة بالنسبة لبناء الثقة بين العراق والكويت، ومن المأمول أن تفضي إلى الإسراع بوتيرة تسوية المسائل الثنائية والمتعددة الأطراف المتبقية بينهما. وخلال هذه الفترة المؤقتة، بوسع الطرفين الاعتماد على دعم الأمم المتحدة التام الذي من شأنه تيسير عودة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين. وأنا ملتزم بتسوية مسألي المفقودين الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة، والممتلكات الكويتية المفقودة في أسرع وقت ممكن في ظل التعاون من الطرفين. وأنا أتطلع إلى العمل عن كثب في هذا الصدد مع حكومتى العراق والكويت سواء مباشرة أو عن طريق الممثلين التابعين لي. وفي ضوء الجهود التي يبذلها الممثل الرفيع المستوى التابع لي في إطار الولايات الأخيرة الموكلة إليه، ما زلت أستطلع نوعية أفضل نهج يمكن اتباعه في الفترة المقبلة بالنسبة للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الميدان. وأنا أنظر في عدة خيارات، تشمل الطلب إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق كي تتولى أداء هذا الدور، وهو نهج أشار الطرفان إلى أنه مقبول لديهما؛ أو تعيين منسق مؤقت في إطار الاتفاقات المالية القائمة؛ أو الاستعاضة عن المنسق الرفيع المستوى الحالي بآخر لدى تقاعده عن العمل؛ أو الطلب إلى مسؤول بمقر الأمم المتحدة بأن يضطلع بأداء هذه الولاية.

٢٦ - وختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعبر عن شكري للسيد تاراسوف، الذي ستنتهي فترة ولايته كمنسق رفيع المستوى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، إزاء ما بذله من جهود لأداء المهام التي أوكلت إليه.

المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية]

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى المنسق الرفيع المستوى
من المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق طيه محضر الاجتماع المعقود في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بغرض
تسليم ممتلكات كويتية من جمهورية العراق، تتألف من أشرطة تابعة لإذاعة دولة الكويت،
وكذلك محضر الاجتماع المعقود في نفس اليوم بغرض تسليم ممتلكات كويتية من جمهورية
العراق تتألف من كتب تخص جامعة الكويت (انظر الضميمة).

(توقيع) منصور العتيبي

السفير

المندوب الدائم

الضميمة ١

[الأصل: بالعربية]

محضر استلام ممتلكات كويتية من جمهورية العراق عبارة عن أشرطة تابعة لإذاعة دولة الكويت

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢

بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، استلمت دولة الكويت بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (عدد ٢ صندوق يحتوي على أشرطة تابعة لأرشيف إذاعة دولة الكويت) من جمهورية العراق، كان قد استولى عليها النظام السابق في العراق أثناء احتلاله لدولة الكويت عام ١٩٩٠.

وتم الاستلام في مقر وزارة الخارجية بدولة الكويت بحضور ممثل وزارة الخارجية وممثل وزارة الإعلام، وممثلين عن وزارة الخارجية العراقية وسفارة جمهورية العراق لدى دولة الكويت، وقد تم تحرير هذا المحضر والتوقيع عليه بحضور مسؤول مكتب الأمم المتحدة في الكويت.

هذا وقد أوضح ممثل وزارة الخارجية الكويتية بأن ما تم اليوم من استعادة بعض الممتلكات هو دون أدنى شك خطوة للأمام، يأمل الجانب الكويتي أن تتبعها إعادة الممتلكات ذات القيمة الأكبر والأهم، وبشكل خاص الأرشيف الوطني الخاص بالديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد ووزارة الخارجية.

| | |
|---|-------------------------------------|
| دولة الكويت | جمهورية العراق |
| مدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية | سفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت |
| السفير جاسم مبارك المبارك | سعادة محمد حسين محمد بحر العلوم |

| | |
|-------------------------------------|---|
| ممثل وزارة الإعلام - الوكيل المساعد | ممثل وزارة الخارجية - الإدارة القانونية |
| لشؤون الإذاعة | (قسم التعويضات) |
| سعادة يوسف مصطفى عبد الله | السيد معاذ عبد الوهاب عبد الرزاق |

الأمم المتحدة
القائم بأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت
السيد هاشم حسن علي

الضميمة ٢

[الأصل: بالعربية]

محضر استلام ممتلكات كويتية من جمهورية العراق عبارة عن كتب تابعة لجامعة الكويت

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢

بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، استلمت دولة الكويت بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (عدد ٢ كتاب تابع لجامعة الكويت) من جمهورية العراق، كان قد استولى عليها النظام السابق في العراق أثناء احتلاله لدولة الكويت عام ١٩٩٠.

وتم الاستلام في مقر وزارة الخارجية بدولة الكويت بحضور ممثل وزارة الخارجية وممثل وزارة الإعلام، وممثلين عن وزارة الخارجية العراقية وسفارة جمهورية العراق لدى دولة الكويت، وقد تم تحرير هذا المحضر والتوقيع عليه بحضور مسؤول مكتب الأمم المتحدة في دولة الكويت.

هذا وقد أوضح ممثل وزارة الخارجية الكويتية بأن ما تم اليوم من استعادة بعض الممتلكات هو دون أدنى شك خطوة للأمام، يأمل الجانب الكويتي أن تتبعها إعادة الممتلكات ذات القيمة الأكبر والأهم، وبشكل خاص الأرشيف الوطني الخاص بالديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد ووزارة الخارجية.

| | |
|---|-------------------------------------|
| دولة الكويت | جمهورية العراق |
| مدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية | سفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت |
| السفير جاسم مبارك المبارك | سعادة محمد حسين محمد بحر العلوم |

| | |
|-------------------------------------|---|
| ممثل وزارة الإعلام - الوكيل المساعد | ممثل وزارة الخارجية - الإدارة القانونية |
| لشؤون الإذاعة | (قسم التعويضات) |
| سعادة يوسف مصطفى عبد الله | السيد معاذ عبد الوهاب عبد الرزاق |

الأمم المتحدة
القائم بأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت
السيد هاشم حسن علي

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية]

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى المنسق الرفيع المستوى من المندوب الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات تلقيتها من حكومي، أتشرف بإبلاغكم أن وزارة الشؤون الخارجية العراقية أعادت نشر إعلان في الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة وفي عدد من الجرائد العراقية المحلية مثل العددين ٤٣٠٧ و ٤٣٠٨ من جريدة الزمان، والأعداد ٢٦٣٧ و ٢٦٣٨ و ٢٦٣٩ من جريدة الصباح، والأعداد ٢٣٨٥ و ٢٣٨٦ و ٢٣٨٧ من جريدة الصباح الجديد، والأعداد ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ من جريدة البيان، والأعداد ٣٠٧٢ و ٣٠٧٣ و ٣٠٧٤ من جريدة الاتحاد، والأعداد ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ من جريدة العالم، والأعداد ٢٥١٢ و ٢٥١٣ و ٢٥١٤ من صحيفة العدالة، والعدد ١٧٢٦ من جريدة المواطن، والعدد ٣٢ من جريدة طريق الشعب، والأعداد ٢٤٦١ و ٢٤٦٢ و ٢٤٦٣ من جريدة المشرق، والأعداد ٢٥٩٥ و ٢٥٩٦ و ٢٥٩٧ من جريدة المدى، والأعداد ١٦٥٦ و ١٦٥٧ و ١٦٥٨ من جريدة البيئة، بحث المواطنين العراقيين ممن لديهم أي ممتلكات أو وثائق تعود لدولة الكويت على إحالتها إلى اللجنة المسؤولة عن تنسيق الجهود المتعلقة بالحفظات الكويتية والمنشأة في وزارة الخارجية العراقية في إطار التزامات العراق أمام المجتمع الدولي. ومرفق طيه نص الإعلان (انظر الضميمة).

(توقيع) طالب حميد البياتي

السفير فوق العادة والمفوض

المندوب الدائم

الضميمة

[الأصل: بالعربية]

إعلان

تحيب وزارة الخارجية بالمواطنين الشرفاء ممن لديهم معلومات عن ممتلكات أو وثائق تعود لدولة الكويت الشقيقة الاتصال بوزارتنا بهدف إعادتها إلى الكويت، وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن.

إن تعاون المواطنين مع الوزارة إنما هو عمل وطني يهدف إلى تسوية المسائل التي ورثناها جراء جرائم العهد السابق ولتمكين العراق من العودة إلى وضعه الطبيعي في المجتمع الدولي. ولن يقدم أية معلومات حول تلك الممتلكات مكافأة من الوزارة ويكون قد قدم خدمة هامة لوطنه.

إعلان

تدعو وزارتا الخارجية وحقوق الإنسان المواطنين الشرفاء إلى تقديم ما لديهم من معلومات عن المفقودين جراء حرب الكويت وأماكن اختفائهم.

لقد بذلت الحكومة العراقية جهودا جادة للعثور على هؤلاء المفقودين أو على رفاتهم. وقد نجحنا في العثور على ٢٣٦ مفقودا لحد الآن والمتبقي ٣٧٣. إن السعي لإنجاز هذه المهمة هو جزء من التزاماتنا الدولية. وإن تقديم المعلومات حول هؤلاء المفقودين هو خدمة لبلدنا العزيز في التخلص من آثار الجرائم التي ارتكبتها النظام السابق ومحافظة على سمعة العراق ومكانته الطبيعية في المجتمع الدولي.

المرفق الثالث

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى مكتب الأمين العام من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب الأمين العام، وبالإشارة إلى مذكرته الشفوية المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تتشرف بأن ترفق طيه الرسالة الموجهة إلى بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، من هوشيار زيباري، وزير خارجية جمهورية العراق (انظر الضميمة).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية العراق ممتنة إيصال هذه الرسالة إلى وجهتها العليا.

[الأصل: بالعربية]

نود أن نشير إلى رسالتنا الموجهة إلى معاليكم في ٥ تموز/يوليه ٢٠١١ والتي اقترحنا فيها إنهاء ولاية المنسق الخاص حول المفقودين والممتلكات الكويتية السيد غينادي تاراسوف ونقل الملف إلى العلاقات الثنائية العراقية الكويتية.

تعلمون معاليكم مقدار الجهود التي بذلها العراق لإنهاء هذا الملف والمشاورات التي أجريناها مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والتي أحرزت تقدماً ملحوظاً في سبيل نقل هذا الملف إلى العلاقات الثنائية. لذا نطلب من مجلس الأمن، من خلالكم، إنهاء هذا الملف ونقله إلى العلاقات الثنائية من خلال إرسال فريق كويتي يقيم في العراق، سواء في مقر يُحدد بالاتفاق أو ضمن السفارة الكويتية في بغداد يقوم بالتعاون مع فريق عراقي لإنجاز ما تبقى من هذا الملف. وبذلك ننهي ولاية المنسق الخاص غينادي تاراسوف الآن أو في مدة أقصاها نهاية عام ٢٠١٢، على أن يعمل الفريق المشترك بالتعاون مع ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي أبدت استعدادها للتعاون في هذا الخصوص بصفتها منظمة ذات أهداف إنسانية، أو بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمساعدة العراق في بغداد (يونامي)، وبذلك يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار لإخراج العراق من التزامات الفصل السابع من الميثاق حول هذا الملف.

ومن المقترحات التي عُرضت أثناء مشاوراتنا مع بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن يُنقل هذا الملف من أحكام الفصل السابع إلى أحكام الفصل السادس مع نقله إلى العلاقات الثنائية بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو مكتب الأمم المتحدة لمساعدة العراق في بغداد (يونامي).

معالي الأمين العام،

نود أن نؤكد لمعاليكم على التزام العراق بالاستمرار بعمليات البحث والتنقيب عن المفقودين وحرصه التام على معالجة الملف الإنساني والوجداني الذي يهيم العوائل الكويتية المنكوبة لفقدان ذويها، وإننا نؤكد لمعاليكم أن تشكيل اللجنة الثنائية المقترحة سيمكننا من التعاون المباشر لإنهاء هذا الملف الإنساني.

نأمل، يا معالي الأمين العام، تفهمكم لموقف العراق الجاد لإنهاء هذا الملف وتقديم
العون المطلوب لإنجاز هذه المهمة.
مع وافر التقدير.

هوشيار زيباري
وزير خارجية جمهورية العراق

١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢